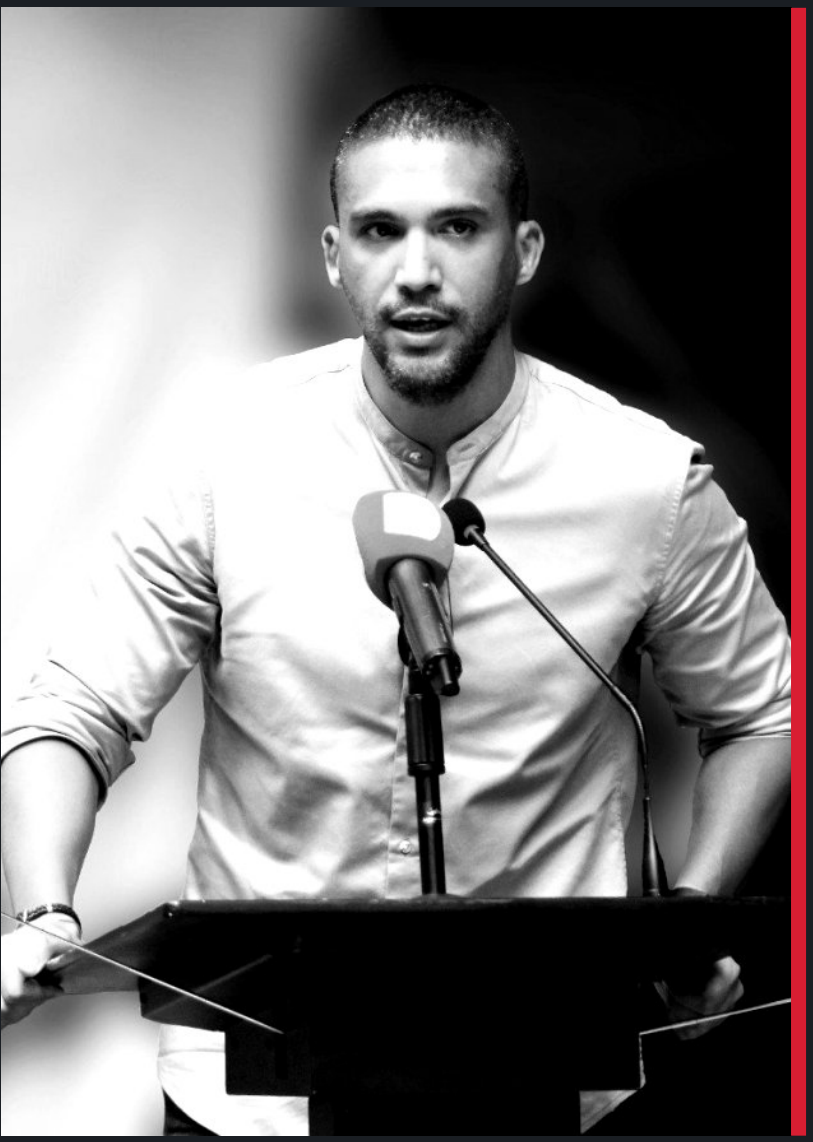

ملف المناصرة

خالد درارني

Khaled Drareni

خارج الاحتجاز الجزائر

صحفي جزائري اعتُقل عام 2020 أثناء تغطيته احتجاجات الحراك، وأُفرج عنه بعفو في فبراير/شباط 2021. وفي إعادة المحاكمة في مارس/آذار 2022 خُفّف حكمه إلى ستة أشهر موقوفة التنفيذ.

01
القضية في دقيقة

صحفي جزائري اعتُقل عام 2020 أثناء تغطيته احتجاجات الحراك، وأُفرج عنه بعفو في فبراير/شباط 2021. وفي إعادة المحاكمة في مارس/آذار 2022 خُفّف حكمه إلى ستة أشهر موقوفة التنفيذ.

الحالة **خارج الاحتجاز**	تاريخ القبض **10 يونيو/حزيران 2021**	الدولة **الجزائر**
الحكم ستة أشهر حبسًا موقوفة التنفيذ وغرامة قدرها 50,000 دينار جزائري (إعادة المحاكمة، مجلس قضاء الجزائر، 3 مارس/آذار 2022)، بعد نقض حكم السنتين السابق. وأُفرج عنه بعفو رئاسي في 19 فبراير/شباط 2021.		
التهم التحريض على التجمهر غير المسلح المساس بالوحدة الوطنية		

مطالبنا

نطالب السلطات بما يلي:

01 الرفع الفوري لحظر السفر المفروض على خالد درارني وعلى أي من أفراد الأسرة المشمولين بالقرار نفسه.

02 إعادة وثائق السفر وإزالة أي إدراج على قوائم المنافذ مرتبط بالعمل السلمي في مجال حقوق الإنسان.

03 احترام حرية التنقل التي تكفلها المادة 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

02

الانتهاكات الموثقة

كل انتهاك والمعيار الدولي الذي يخالفه.

الاحتجاز التعسفي العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 9

المضايقة القضائية إعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، المادتان 9 و12

انتهاك حرية الصحافة العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 19

المحاكمة غير العادلة العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 14

03

مسار القضية

14 مايو/أيار 2019

سياق

استجوابه من الاستخبارات خلال مسيرة طلابية

أوقفت أجهزة الاستخبارات خالد درارني واستجوبته أثناء تغطيته مظاهرة طلابية في الجزائر العاصمة.

9 أغسطس/آب 2019

سياق

احتجازه واستجوابه من الشرطة خلال تظاهرة

أوقفته الشرطة خلال تظاهرة، وصادرت هاتفه وفتّشته واستجوبته، وطلبت منه التوقف عن تغطية مسيرات الجمعة قبل أن تطلق سراحه.

30 ديسمبر/كانون الأول 2019

سياق

اقتياده إلى ثكنة عنتر لاستجوابه

اقتاده ضابط في الأمن الداخلي إلى ثكنة عنتر، حيث استجوبه ضباط كبار.

9 يناير/كانون الثاني 2020

سياق

اعتقاله في منزله واقتياده إلى ثكنة عسكرية

اعتقله عناصر بلباس مدني في منزله واقتادوه إلى ثكنة عسكرية في الجزائر العاصمة، حيث حُذّر بسبب منشوراته.

7 مارس/آذار 2020

اعتقال

اعتقاله أثناء تغطيته مسيرة للحراك

اعتُقل خالد درارني أثناء تغطيته مسيرة للحراك في الجزائر العاصمة، واحتُجز ثلاثة أيام، ثم وُضع تحت الرقابة القضائية.

27 مارس/آذار 2020

اعتقال

اعتقاله مجددًا في منزله بعد إلغاء الإفراج عنه

بعد يومين من أمر محكمة الجزائر بإعادته إلى الحبس، قبضت عليه الشرطة في منزله. ثم أمرت محكمة سيدي امحمد بإيداعه سجن الحراش، ونُقل في 30 مارس/آذار 2020 إلى سجن القليعة.

10 أغسطس/آب 2020

إدانة

الحكم بالسجن 3 سنوات

أدانته محكمة في الجزائر العاصمة بتهمتي التحريض والمساس بالوحدة الوطنية.

15 سبتمبر/أيلول 2020

الطعن: تخفيف العقوبة

تخفيف الحكم إلى سنتين في الاستئناف

خفّضت محكمة الاستئناف مدة السجن إلى سنتين.

18 فبراير/شباط 2021

عفو

إعلان عفو رئاسي

أعلن الرئيس تبون عفوًا عن درارني ضمن معتقلين سياسيين آخرين، عشية الذكرى الثانية للحراك.

19 فبراير/شباط 2021

إفراج

الإفراج من سجن القليعة

غادر درارني السجن بعد 11 شهرًا من الاحتجاز.

25 مارس/آذار 2021

سياق

المحكمة العليا تأمر بإعادة محاكمته

قبلت المحكمة العليا طعنه بالنقض وأحالت القضية إلى مجلس قضاء الجزائر لإعادة محاكمته.

10 يونيو/حزيران 2021

اعتقال

احتجازه لدى الأمن الداخلي العسكري مع إحسان القاضي

اعتقل عناصر من الأمن الداخلي العسكري درارني والصحفي إحسان القاضي في منزليهما بعد ظهر 10 يونيو/حزيران 2021، واحتُجزا في ثكنة عنتر، قبل يومين من الانتخابات التشريعية. وأُفرج عنهما ليلة 11 إلى 12 يونيو/حزيران.

12 يونيو/حزيران 2021

إفراج

الإفراج عنه

أُفرج عنه ليلة 11 إلى 12 يونيو/حزيران 2021.

3 مارس/آذار 2022

الطعن: تخفيف العقوبة

تخفيف الحكم إلى ستة أشهر موقوفة التنفيذ في إعادة المحاكمة

خفف مجلس قضاء الجزائر في إعادة المحاكمة حكمه من سنتين حبسًا إلى ستة أشهر موقوفة التنفيذ مع غرامة قدرها 50 ألف دينار.

28 أبريل/نيسان 2022

سياق

تعيينه ممثلًا لمراسلون بلا حدود في شمال أفريقيا

عيّنت منظمة مراسلون بلا حدود خالد درارني ممثلًا لها في شمال أفريقيا.

2023

فرض منع من السفر

منعه من مغادرة الجزائر بموجب قرار منع من السفر صادر عام 2020

أعلن درارني عام 2023 أنه لم يُسمح له بمغادرة الجزائر لتسلّم جائزة لحرية الصحافة منحتها له منظمة إسبانية ضمن جوائز «المتفائلون الملتزمون»، وأنه علم في ذلك اليوم أنه لا يزال خاضعًا لقرار منع من مغادرة التراب الوطني صدر بحقه عام 2020.

04
القصة كاملة

تحديث، 12 نوفمبر/تشرين الثاني 2026: رُوجع هذا السجل مجددًا في ضوء أحدث المصادر بالإنجليزية والعربية والفرنسية. خالد درارني طليق، ويمثّل منظمة مراسلون بلا حدود في شمال أفريقيا منذ أبريل/نيسان 2022، وبحسب مجموعة مينا لحقوق الإنسان علم عام 2023، حين مُنع من السفر إلى إسبانيا لتسلّم جائزة، أن قرار منع من السفر صدر بحقه عام 2020 لا يزال ساريًا. ولم يُبلَّغ عن أي ملاحقة جديدة بحقه. وقد علّق بصفته ممثلًا للمنظمة علنًا على قضايا أخرى تخص حرية الصحافة في الجزائر، منها ملاحقة الكاتب الصحفي سعد بوعقبة عام 2023.

الخلفية والعمل

خالد درارني من أبرز الصحفيين المستقلين في الجزائر. ويغطي حركة الحراك، والانتقال السياسي في مرحلة ما بعد بوتفليقة، وترسيخ القيود القضائية على الصحافة. وأسّس موقع «قصبة تريبيون»، وكان مراسلًا لمنظمة مراسلون بلا حدود وللقناة الناطقة بالفرنسية «تي في 5 موند»، وفي أبريل/نيسان 2022 أصبح ممثل مراسلون بلا حدود في شمال أفريقيا.

القبض والإدانة

في 7 مارس/آذار 2020 قُبض على درارني أثناء تغطيته مسيرة للحراك في الجزائر العاصمة، واحتُجز ثلاثة أيام ثم وُضع تحت الرقابة القضائية. وفي 27 مارس/آذار 2020، بعد يومين من أمر محكمة الجزائر بإعادته إلى الحبس، قبضت عليه الشرطة في منزله، وأُودع سجن الحراش ثم نُقل في 30 مارس/آذار إلى سجن القليعة. ووُجّهت إليه تهمتا «التحريض على التجمهر غير المسلح» و«المساس بالوحدة الوطنية». وفي أغسطس/آب 2020 حكمت عليه محكمة بالسجن ثلاث سنوات، وخفّض الاستئناف الحكم إلى سنتين. وفي 25 مارس/آذار 2021 قبلت المحكمة العليا طعنه بالنقض وأمرت بإعادة محاكمته، وفي 3 مارس/آذار 2022 خفّف مجلس قضاء الجزائر الحكم إلى ستة أشهر حبسًا موقوفة التنفيذ مع غرامة قدرها 50,000 دينار.

الإفراج

أُفرج عن درارني من سجن القليعة في 19 فبراير/شباط 2021 بموجب عفو أعلنه الرئيس عبد المجيد تبون. وجاء الإفراج عنه قبل ثلاثة أيام من الذكرى الثانية لانطلاق موجة احتجاجات الحراك، واعتُبر تنازلًا جزئيًا أمام الضغط الدولي المتزايد من مجموعات الدفاع عن حرية الصحافة، بما في ذلك حملة «كلنا خالد» ولوحة إعلانية تحمل صورته على الطريق الدائري لباريس.

ما بعد السجن

منذ الإفراج عنه، واصل درارني العمل على حرية الصحافة في الجزائر. وفي أبريل/نيسان 2022 عيّنته منظمة مراسلون بلا حدود ممثلًا لها في شمال أفريقيا. وكان الأمن الداخلي العسكري قد احتجزه مع الصحفي إحسان القاضي في ثكنة عنتر في 10 يونيو/حزيران 2021، ثم أُفرج عنهما ليلة 11 إلى 12 يونيو/حزيران. وفي عام 2023 مُنع من مغادرة الجزائر لتسلّم جائزة لحرية الصحافة في إسبانيا، وعلم أنه لا يزال خاضعًا لقرار منع من السفر صادر عام 2020. ولا تزال قضيته الرمز الأبرز دوليًا لحملة القمع على وسائل الإعلام في الجزائر في مرحلة ما بعد الحراك.

آخر مستجدات القضيةامسحوا الرمز أو زوروا الصفحة:https://humena.org/ar/defenders/khaled-drareni/

هيومينا لحقوق الإنسان والمشاركة المدنية منظمة غير حكومية توثّق أوضاع المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. يستند هذا الملف إلى السجل العام للقضية في أرشيف المدافعين.الحالة كما هي مسجّلة في 12-06-2021. للإبلاغ عن خطأ: archive@humena.org